



تقييم حالة

التداعيات المحتملة لتتحي داود أوغلو عن رئاسة الحكومة في تركيا

عثمان علي | يونيو 2016

التداعيات المحتملة لتنحي داود أوغلو عن رئاسة الحكومة في تركيا

سلسلة: تقييم حالة

عثمان علي | يونيو 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

1	مقدمة
1	أسباب الاستقالة
2	تحديات المرحلة المقبلة
5	الآثار المترتبة على وصول يلدرم إلى الحكم
7	توقعات المرحلة المقبلة في السياسة الداخلية
10	التحولات المتوقعة في السياسة الخارجية
12	انعكاسات رحيل داود أوغلو على المسألة الكردية
14	مستقبل العلاقة مع حكومة الإقليم في كردستان العراق
16	خاتمة

مقدمة

عقد حزب العدالة والتنمية مؤتمراً استثنائياً، يوم 22 أيار/ مايو 2016، انتخب فيه بن علي يلدريم، وزير المواصلات والملاحة البحرية والاتصالات، خلفاً لأحمد داود أوغلو رئيساً للحزب، ومن ثمّ رئيساً للوزراء. وكان داود أوغلو أعلن، في مطلع الشهر نفسه، عن رغبته في عدم الاستمرار في منصبه بعد اجتماع وُصف بأنه صعب مع رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان. وهناك اعتقاد مفاده أنّ مرحلة ما بعد داود أوغلو في تركيا لن تكون مثل سابقتها، وأنه ستكون هناك تغييرات مهمة في سياسات تركيا الداخلية وعلاقاتها الإقليمية والدولية. تناقش هذه الورقة هذه الانعكاسات، إضافةً إلى التغييرات المتوقعة في السياسة التركية المتبعة تجاه المسألة الكردية في تركيا وشمال العراق.

أسباب الاستقالة

هناك عدة بواعث لاستقالة أحمد داود أوغلو من منصبه في رئاسة الوزراء. وتتفاوت هذه الأسباب بين كونها خلافاً في إدارة بعض الملفات المتعلقة بالاقتصاد التركي، والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وإدارة ملفّ المسألة الكردية، ورغبة الرئيس أردوغان في جمع مفاصل القرار بيده والإسراع في إحداث التغيير في الدستور؛ لتحويل تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي¹.

ويعزو آخرون سبب استقالة داود أوغلو إلى وجود أزمة بنوية في طبيعة نظام الحكم في تركيا، وتتبع هذه الأزمة على أمور: أولها، الخلاف في الصلاحيات. فالحكم في عهد أردوغان بات ثنائياً في عقب تفعيله لصلاحياته الرئاسية، بعد أن كانت شرفيةً طوال العقود الماضية، بوصفه أول رئيس تركي منتخب من الشعب، في مقابل صلاحيات تنفيذية كبيرة لرئيس الحكومة. وهكذا، بات النظام في أزمة بنوية لجهة ممارسة السلطة التنفيذية، بين رئيس جمهورية يريد أن يكون الرقم الأول في تحديد السياستين، الداخلية والخارجية، ورئيس حزب

¹ باسم دباغ، "نهاية حقبة 'الخوجا': أردوغان يقود تركيا نحو النظام الرئاسي"، العربي الجديد، 2016/5/6، شوهد في: 2016/6/27، في: <http://bit.ly/29013NB>

حاكم ورئيس وزراء يرى أنّ ممارسة السلطة من حقوقه الطبيعية. أمّا الأمر الثاني، فهو تدخل أردوغان في أدق تفاصيل حياة حزب العدالة والتنمية الذي يرأسه داود أوغلو، على الرغم من أنه، دستورياً، لا يحق له مزاوله أيّ نشاط حزبي. وقد أفادت تقارير أنّ أردوغان هو الذي حدّد نحو 70% من الأعضاء الذي رشحوا أنفسهم للانتخابات البرلمانية السابقة، وأنه هو الذي صدّق قرار نقل صلاحيات تعيين قادة الحزب في الولايات، من رئيس الحزب إلى اللجنة المركزية.

ثالثاً، أنّ أردوغان بات يرى أنّ داود أوغلو يتحمل مسؤولية عدم الانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي حتى الآن، فالجهد الذي بذله داود أوغلو في البرلمان لم ينجح في تحقيق تقدم بشأن مشروع الدستور الجديد الذي يتمّ الإعداد له، وهو أمرٌ يسعى له أردوغان بقوة.

رابعاً، بات أردوغان الذي وعد مراراً بقرب الانتهاء ممّا يسميه التنظيم الموازي، أي حركة فتح الله غولن، يجد نفسه، كلّ مرة، أمام تجديد هذا الوعد من دون تحقيقه، وهو ما صار يشكل قلقاً كبيراً له، خصوصاً أنه اضطر إلى اتخاذ إجراءات طاولت مؤسسات إعلامية واقتصادية عديدة، فضلاً عن الحريات العامة، وهو ما أثار انتقادات شديدة له في الخارج والداخل، وقد حمل داود أوغلو المسؤولية عن ذلك.

خامساً، باتت تداعيات الحرب ضدّ حزب العمال الكردستاني من قضايا الخلاف بين الرجلين. ففي وقتٍ كان أردوغان يقول إنه لن يعاود التفاوض مع الحزب، وأنه سيواصل الحرب ضده حتى النهاية، كان داود أوغلو يتحدّث عن شروط لعودة التفاوض. وبرز هذا الأمر بقوة مع زيارة - لم تتمّ - كانت مقرّرة لداود أوغلو إلى واشنطن، للقاء الرئيس باراك أوباما والحديث عن عودة المفاوضات مع الحزب الكردستاني، وهو ما أثار غضب أردوغان².

تحديات المرحلة المقبلة

ليس من المتوقع أن يؤدي رحيل داود أوغلو إلى تأثير كبير في سياسات تركيا على نحو عامّ، والسياسة الخارجية، على نحو خاصّ؛ إذ تقف وراء تراجع الدور التركي الذي دفع أنقرة لمراجعة سياستها الخارجية وتعديل

² خورشيد دلي، "لماذا استقال داود أوغلو؟"، العربي الجديد، 2016/5/8، شوهد في: 2016/6/27، في: <http://bit.ly/28X0cNY>

وجهتها أسباب خارجية أهمها: تطورات القضية السورية، والأزمة مع روسيا. وليست هذه الأسباب داخليةً ومتعلّقةً بشخص رئيس الوزراء، إضافةً إلى أنّ رئيس الوزراء نفسه لم يكن مستقلاً تماماً في سياساته وقراراته التي كانت تخرج بالتوافق مع أردوغان صاحب الكلمة الأخيرة، وهو ما لا يُنتظر أن يتغير مع الرئيس الجديد للحزب والحكومة. لكن التحديات الحقيقية والإستراتيجية ستكون ماثلةً وكامنةً على المدى البعيد، وأهمها:

- أولاً، افتقاد العدالة والتنمية والتجربة التركية الحالية جهد مُنظرٍ كبير مثل داود أوغلو وأفكاره، على الرغم من أنه لا يمكن تصور سياسة تركيا الخارجية من دون الاستئارة بإستراتيجياته، حتى وهو خارج دائرة القرار. وفي غياب قيادات تاريخية كثيرة، ثمة خشية حقيقية على مستقبل العدالة والتنمية والتجربة التركية برمتها، في ظلّ قيادة أردوغان المبالغ في مركزيتها.
- ثانياً، يرى بعضهم أنه من العوامل التي ساعدت أردوغان على اتخاذ قرار ذي حساسية؛ كاستبدال رئيس الحزب مثلاً، استشرافه لفرصة تاريخية تبدو فيها أحزاب المعارضة في أضعف حالاتها بسبب ما يتنازعها من انقسامات داخلية. وتُظهر استطلاعات الرأي صعوبة دخول حزبي الحركة القومية والشعوب الديمقراطي الكردي البرلمان في أيّ انتخابات مقبلة، وهو ما قد يشجعه على الدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة تُمكن العدالة والتنمية من الحصول على أغلبية الثلثين الكافية لإقرار الدستور الجديد والنظام الرئاسي.
- بيد أنّ الأمر ينطوي على مخاطرة كبيرة تتعلق بمدى اقتناع الشارع التركي بضرورة التخلي عن داود أوغلو والحكومة واقتناعه بنجاعة هذا التخلي ووجاهته؛ من أجل ذلك الهدف، على نحوٍ يحمل إمكاناً لـ "عقوبة" أو "وخزة" أخرى من الناخب شبيهة بنتائج انتخابات حزيران/يونيو 2015، خصوصاً أنّ من سيقود الحزب في أيّ انتخابات مقبلة أو استفتاء دستوري هو رئيس الحزب الجديد بن علي يلدرم "الضعيف نسبياً".
- ثالثاً، على الرغم من الأزمات التي تحيط بتركيا، فهي مازالت تحظى باستقرار نسبي، مقارنةً بجيرانها. وهذا الاستقرار قد يعصف به أيّ تنافس داخل الحزب أو تراجع في شعبيته وحظوظه، على نحوٍ يفتح الباب أمام المترصين في الداخل والخارج للتدخل والاستثمار في الأزمة.

• رابعاً، ثمة تحدٍ يتعلق بالصورة النموذجية للتجربة التركية التي كانت ديمقراطيتها - فضلاً عن عملها الجماعي- أفضل أدوات قوتها الناعمة في المنطقة، بابتعاد و/أو إبعاد جلّ الأسماء الكبيرة التي أسست الحزب وقادت التجربة، وكان آخرها صاحب "العمق الإستراتيجي" الذي حرص على تأكيد عدم فشله في منصبه بأرقام الملفات الاقتصادية ومعطياتها، وبناتج استطلاعات الرأي التي أعطت العدالة والتنمية تحت قيادته ما هو أعلى حتى من نسبته في الانتخابات الأخيرة (49.8%)، علاوةً على أنّ التغيير لم يأتِ بطلب من قاعدة الحزب أو قيادته، بل وفق منظور علاقة التوافق والتناغم بينه وبين الرئيس أردوغان³.

في ضوء هذه المعطيات، لا يبدو أن الوضع في تركيا مقبل على توتر في المجال السياسي؛ خاصة في ظل استمرار إمساك الرئيس أردوغان بمقاليد الأمور بقوة. يُضاف إلى ذلك أنّ الحزب الحاكم متماسك جداً، وأنّ استطلاعات الرأي تشير إلى أنّ شعبية حزب العدالة والتنمية في أعلى مستوياتها، وقد وصلت أواخر أيار/ مايو الماضي إلى 55%، ويرجع هذا الأمر إلى نجاح سياسات حزب العدالة والتنمية، وثقة الشارع التركي بقدرة الحزب على تجاوز أزمته، فضلاً عن تردي أوضاع أحزاب المعارضة التركية. فحزب الحركة القومية أمام انشقاق كبير، وقد تحوّل قسم منه إلى حزب العدالة والتنمية، والحال نفسها بالنسبة إلى حزب الشعوب الديمقراطي HDP. ثم إنّ حزب الشعب الجمهوري ليس أحسن حالاً، ولعل ردة الفعل الباردة لزعيم المعارضة التركية كمال كلجدار أوغلو على استقالة داود أوغلو دليل على حالة الاستقرار السياسي في تركيا، وأنه ليس لحزب الشعب الجمهوري دور يؤديه في هذا التغيير داخل حزب العدالة والتنمية؛ إذ صرّح قائلاً إنه يتمنى أن يكون في هذه الاستقالة ما يفيد تركيا⁴، وهو ما يعبر عن موقف حيادي.

وعلى الرغم من أنّ داود أوغلو أبدى التزاماً حزبياً قلّ نظيره؛ من جهة عدم التسبب بأيّ خلافات ضمن الحزب والحفاظ على وحدته، فقد كان واضحاً أنّ التتحي لم يكن بين خطه، بل تمّ بضغوط من أردوغان. وهذا ما بيّنه داود أوغلو قائلاً: "بعد اللقاء الذي جمعني مع رئيس الجمهورية...، وكرفيق، قررت أنّ الخيار الصائب هو

³ سعيد الحاج، "التجربة التركية أمام مفترق طرق"، الجزيرة. نت، 2016/5/8، شوهد في: 2016/6/27، في:

<http://bit.ly/1WhyPPO>

⁴ محمد زاهد جول، "استقالة داود أوغلو وصراع بناء مستقبل تركيا"، ترك برس، 2016/5/8، شوهد في: 2016/6/27، في:

<http://bit.ly/28XGRbl>

تغيير رئيس الحزب؛ لذلك لا أفكر في أن أكون مرشحاً لرئاسة الحزب". وأضاف قوله: "لا بدّ لنا من حفظ حقوق أولئك الذين صوتوا لنا في انتخابات الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي. لقد قمنا باتخاذ الخطوات الضرورية للحفاظ على حقوقكم، كنت أنتظر أن تستمر الفترة لمدة أربع سنوات، لكن عدم حصول ذلك لم يكن لرغبة مني، بل نتيجة للضرورات التي ظهرت لاحقاً"⁵.

الآثار المترتبة على وصول يلدرم إلى الحكم

يعتقد كثيرون أنّ توقيت "إقصاء" داود أوغلو من منصبه ستكون له تبعات غير إيجابية، إذ سوف يثير التفرّد على هذا النحو مزيداً من النقد السياسي والإعلامي في الداخل والخارج، وسينعكس على الأداء التركي، داخلياً وخارجياً، وفي أوضاع بالغة الحساسية، تعبرها العلاقة التركية مع روسيا، ومع وصول الأزمة السورية إلى منعطف ذي حساسية وخطورة بالسعي للاستيلاء على حلب، مع دعم المكون الكردي السوري (PYD) وتعزيزه، وتشجيعه على التمدّد بجوار الحدود التركية، فضلاً عن نشاط داعش الذي بات يستهدف مواقع تركية من الداخل السوري، في وقتٍ، أبدت فيه مفوضية الاتحاد الأوروبي انفتاحاً على تركيا والأترك، في إثر مفاوضات شاقة قادها داود أوغلو مع قادة أوروبيين؛ بخصوص السماح للأترك بدخول دول منطقة "شنغن" بغير تأشيرة مسبقة. ويشكّ المرء حقاً في أن يكون تمركز السلطات العليا بيد مسؤول واحد أمراً مفيداً لتشجيع الجيران الأوروبيين على منح ملايين الأترك تسهيلاتٍ نوعيةً في الدخول والتنقل بين دول الاتحاد.

ويأمل أردوغان من رئيس الوزراء المقبل أن يوجّه جميع جهده ومساعيه نحو دعم الهدف الأكبر له الآن، وهو إقرار دستور جديد للبلاد يتضمن تحويل نظام الحكم "البرلماني" إلى "رئاسي"؛ وذلك من خلال إتمام كتابة مسودة الدستور الجديد وتعزيز النقاشات حولها في البرلمان، ومحاولة الحصول على الأصوات اللازمة لترحها في الاستفتاء الشعبي العام، على أن يتمّ العمل بها قبل نهاية العام الحالي.

وكان الدستور الجديد من ضمن أبرز نقاط الخلاف التي أنهت سنوات التعاون بين أردوغان وداود أوغلو. فداود أوغلو لم يعمل على النحو الذي أراده أردوغان للإسراع في طرح الدستور للاستفتاء، ولم يكن مؤمناً بالفكرة

⁵ دباغ.

بالدرجة نفسها التي أرادها أردوغان. وسيدفع أردوغان رئيس الوزراء الجديد إلى اتخاذ موقف أكثر صلابة في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، على خلاف ما اتهم فيه داود أوغلو بـ "التراخي"؛ إذ هدّد أردوغان بنسف "اتفاق اللاجئين" الذي توصل إليه داود أوغلو، في حال عدم إيفاء المفوضية الأوروبية بتعهداتها الفاضية بإلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة إلى المواطنين الأتراك، بعد أن رفض تنفيذ شرطين للمفوضية متعلقين بتغيير قانون مكافحة الإرهاب وحماية البيانات الشخصية⁶.

ويدير أردوغان الحزب من خلال السيطرة شبه التامة للموالين له على اللجنة المركزية في "العدالة والتنمية"، وهي تُعدّ أعلى سلطة فيه، ومسؤولة عن اتخاذ القرارات الكبيرة والمهمّة، وكان آخر قراراتها سحب العديد من الصلاحيات المهمّة المتعلقة بتعيين رؤساء المحافظات والمناطق في الحزب من يد داود أوغلو، تلبيةً لرغبة أردوغان الذي بدأ في "تهميش" داود أوغلو في ذلك الوقت.

إنّ اختيار بن علي يلدريم خليفة لداود أوغلو يؤكد اعتقادًا حول سعي الرئيس لتعيين شخصية لا تخالفه الرأي، وتساعد في إيصال البلاد إلى دستور جديد يضمن تغيير نظام الحكم في البلاد إلى نظام رئاسي. ويُعدّ بن علي بمنزلة صديق شخصي لأردوغان، وهو يحظى عنده بثقة عالية. ويحظى بن علي بخبرة كبيرة في العمل الحكومي، وقد كان محرّكًا مهمًا للحكومات المتتالية في حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002، كما أنه تربطه علاقة بأردوغان منذ عام 1994، وكان العقل المدبر للعديد من المشروعات الضخمة التي قادتها البلديات التابعة للحزب.

فالمتوقع من بن علي رئيسًا للوزراء أن يكون بمنزلة مساعد لأردوغان، وأن يكون منفذًا لخطه في المرحلة المقبلة؛ بمعنى أنه ليس شخصًا يحمل رؤيةً شخصيةً في طريقة إدارة البلاد، أو لديه أطماع في أن يكون له حضور قوي بجانبه. وهذا ما صرّح به بن علي نفسه في إثر قيام اللجنة التنفيذية لحزب العدالة والتنمية بتسميته خلفًا لداود أوغلو يوم 19 أيار/ مايو. قال الزعيم الجديد لحزب العدالة والتنمية: "سنبدل ما بوسعنا وسنعمل في انسجام تامّ مع مؤسس حزبنا ورئيس جمهوريتنا وكافة رفاقنا داخل حزبنا، من أجل الوصول إلى أهداف تركيا الكبرى"⁷.

⁶ Mustafa Akyol, "What next for Turkey's AKP after Davutoglu's exit?," *Al-Monitor*, 6/5/2016, accessed on 27/6/2016, at: <http://bit.ly/28XPd4n>

⁷ "بن علي يلدريم: ترشيحي لرئاسة حزب العدالة والتنمية مسؤولية كبيرة من أجل الوصول إلى أهداف تركيا الكبرى"، وكالة الأناضول، 2016/5/19، شوهد في: 2016/6/27، في: <http://bit.ly/28V9y8L>

توقعات المرحلة المقبلة في السياسة الداخلية

يعتقد المحللون أنّ أمام أردوغان خيارين لتحقيق هدفه المتمثل بإنشاء نظام رئاسي في تركيا. فهو سيحاول الحصول على المزيد من المقاعد في البرلمان الحالي، أو الدعوة إلى انتخابات جديدة عندما يرى أنّ الوقت ملائم لهذا الأمر.

يمكن أن يتطور الخيار الأول من التعاون مع حزب العمل القومي MHP، وزعيمه دولت بهجلي، وقد حصل في الفترة الأخيرة بعض "التغازل" والتقارب بين هذا الحزب وحزب العدالة والتنمية لقمع المتمردين السياسيين على دولت بهجلي. ويمكن أن يتطور الأمر من سجن بضع عشرات من النواب من حزب الشعوب الديمقراطي، لعلاقتهم بالإرهاب، وملء المقاعد الشاغرة من خلال انتخابات فرعية، ويأمل حزب العدالة أن يفوز بمعظم المقاعد في مثل هذه الانتخابات.

أمّا الخيار الثاني، فهو إجراء انتخابات عامة مبكرة مرةً أخرى. وفقاً لذلك، قد يدفع إجراء انتخابات مبكرة في الوقت الملائم - وربما يكون ذلك خلال هذا الخريف - كلاً من حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الحركة القومية إلى الهبوط دون عتبة 10%، وإعطاء حزب العدالة والتنمية أكثر ممّا يكفي من المقاعد لتقديم الدستور الجديد، والتحول إلى "النظام الرئاسي"⁸.

وربما يشكّل قرار إبعاد داود أوغلو عن منصب رئاسة الوزراء في تركيا نقطةً مفصليّةً في مسار تطورات الأوضاع السياسية على الساحة المحلية؛ وذلك ارتباطاً بعدد من المعطيات التي قد تتمثل، في مجملها، ملامح الحياة السياسية التركية خلال المرحلة المقبلة، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التعايش مع الرئيس: على الرغم من أنّ النظام السياسي التركي نظام برلماني، فإنّ التحدي الرئيس، الذي سيواجهه رئيس الحكومة المقبل، سيتمثل بالقدرة على التعايش مع صلاحيات واسعة للرئيس وسلطات هامشية لرئيس الوزراء؛ وهو ما يعني معايشة النظام الرئاسي حتى قبل إقراره دستورياً. وعلى الرغم من أنّ داود أوغلو حاول التكيف مع هذا الوضع السياسي "المعكوس"، فإنه فشل في النهاية. فهو حينما

⁸ Akyol.

التداعيات المحتملة لتتحي داود أوغلو عن رئاسة الحكومة في تركيا

حاول ممارسة صلاحياته وإبداء معارضة نسبية لسياسات الرئيس، تمّ إقصاؤه من المشهد السياسي برمته.

ويستند الرئيس التركي إلى أنّ صلاحياته، وإن كانت رمزية، فإنها "مُعطّلة" لضرورة تصديقه للقوانين، ودورية ترؤسه لاجتماع الحكومة شهرياً وللمراكز والهيئات المستقلة. هذا إضافةً إلى أنّ رئيس الجمهورية الحالي لا يحظى بشعبية كبيرة فحسب، ولكنه يمثل أيضاً أول رئيس منتخب في تاريخ تركيا، وهو ما يُعدّ كافياً، من وجهة نظره، لفرض شخصيته المهيمنة على السلطة في تركيا وتهميش من حوله أيّاً كان موقعهم السياسي.

- الشخصية "الباهتة": يخلو المشهد السياسي التركي شيئاً فشيئاً من الشخصيات التي اتسمت بدرجة عالية من الحضور، وفق مقياس "القوة" والكاريزما والقبول الشعبي، وساهمت في إظهار الحزب الحاكم بوصفه مؤسسةً منتجةً للقيادات؛ ذلك أنّ تهميش أدوار قيادات تاريخية، مثل عبد الله جول، وبولنت أرينج، نائب رئيس الوزراء السابق، وعلي باباكان، مهندس نهضة تركيا الاقتصادية، وأخيراً داود أوغلو، سيعني أنّ الحزب تحول فعلاً إلى "حزب الحاكم الواحد"، خصوصاً أنّ الشخصيات الحالية في الحكم - وفق العديد من التقديرات - شخصيات "باهتة" لا تتمثل أكثر من ظلّ لـ "السلطان" أردوغان. قد يدفع ذلك إلى أن يكون البرنامج الفعلي لرئيس الوزراء المقبل تنفيذاً لسياسات الرئيس التركي فقط؛ عبر الإسراع في وتيرة تحرك الانتقال إلى النظام الرئاسي. وقد تظل تجربة داود أوغلو درساً لقيادات الحزب بمختلف مستوياته، فما إن وصل داود أوغلو إلى رئاسة الحزب حتى وضع الرئيس أردوغان اللجنة المركزية للحزب داخل إطار سيطرته، لضمان "ضبط" سياساته؛ وذلك من خلال أدوار مركزية اضطلع فيها بن علي يلدريم، وزير النقل والمواصلات، بدور رأس الحرية، أثناء المؤتمر الاستثنائي الخامس للحزب، ثم جرى تعزيز ذلك في 29 نيسان/ أبريل الماضي، بسحب سلطة تعيين أعضاء قيادات الحزب الفرعية في المحافظات والبلديات لمصلحة اللجنة المركزية، بعد أن ظلت أربعة عشر عامًا في يد رئيس الحزب، وهو ما جعل رئيس الوزراء يحكم على "الورق" فقط، سواء كان ذلك داخل الحكومة أو الحزب.

- تعزيز الاستقطاب: قامت فكرة أردوغان على تعزيز صلاحياته وسلطاته، من خلال تعزيز الاستقطاب السياسي داخل حزب العدالة والتنمية، عبر ما يمكن تسميته "الأقطاب المتقابلة"، على النحو الذي لا يجعل حزب العدالة يعتمد على فكرة الشخصية المهيمنة. فما دون أردوغان، ثمة شخصيات مركزية تتنافس - إن لم تكن تتصارع - في التقرب من الرئيس والصعود السياسي بالتبعية، وقد تمّ تفعيل ذلك في معادلة "أوغلو مقابل جول"، ثم "يلدريم في مواجهة داود أوغلو"، على أن يكون إعلان "الشخصية المفضلة" التي يتمّ تصعيدها، في أغلب الأحيان، من خلال أردوغان، لضمان الولاء والتبعية، في حين يوكل أمر الشخصية التي يتمّ تهميشها إلى الإعلاميين والصحافيين المقربين من الرئيس لـ "إسقاطها سياسياً"، عبر أطر وسياقات عديدة؛ منها الكشف عن محركات الإخفاق وارتداداته، وهو ما حدث في حالة داود أوغلو، عبر تأكيد العديد من الصحافيين، المحسوبين على الرئيس، عدم رضا أردوغان عن محاولة داود أوغلو الحصول على استقلالية نسبية، سواء كان ذلك بشأن اختيار أعضاء الحكومة أو مرشحي الحزب، خصوصاً بعد أن ساهمت قائمة داود أوغلو في الفوز بانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في مواجهة قائمة أردوغان التي أخفقت في انتخابات حزيران/يونيو 2015.
- بيد أنّ الإشكالية الرئيسة في هذا الإطار ستعلق بأنّ هناك تيارين رئيسيين مهمّشين داخل العدالة، ولكنهما يحظيان بقوة وحضور وشعبية وقدرة على التنظير السياسي لأيّ تحركات مستقبلية ضدّ الرئيس (من داخل الحزب أو من خارجه)؛ عبر التحرك لتأسيس حزب جديد مع أيّ اهتزاز طارئ في الوضع السياسي، أو الأمني، أو الاقتصادي، وقد يكون ذلك وفق توافقات محلّية لا تُغيب مساهمات الخارج وحضوره في دولة مركزية بإقليم الشرق الأوسط، خصوصاً بعد أن باتت "معادلة الحكم الأردوغانية" واضحة المفاعيل والميكانيزمات بالنسبة إلى الفاعلين الرئيسيين في الداخل والخارج على حدّ سواء.
- الاستغلال العكسي: ارتبطت محركات إقصاء داود أوغلو من المشهد السياسي بالرغبة في إزالة أيّ عوائق تحول دون قدرة حزب العدالة والتنمية على إجراء انتخابات مبكرة، ما بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر المقبلين؛ وذلك استغلالاً لعاملين مركزيين يتمثل أولهما بما يعانيه حزب الحركة القومية من صراعات داخلية قد تؤثر في قدرته على اجتياز عتبة البرلمان، في حال إجراء الانتخابات في الوقت الراهن، ويتعلق ثانيهما بتمرير قانون قد يفضي إلى رفع الحصانة عن العشرات من نواب

حزب الشعوب الديمقراطي الكردي ومحاكمتهم، وهو ما قد يعني، أيضاً، عدم قدرته على دخول البرلمان مرةً أخرى، بوصفه حزباً. وقد يفضي هذا الأمر، كذلك، إلى سيطرة حزب العدالة والتنمية على أكثر من ثلثي مقاعد البرلمان، على نحوٍ يؤهله لتغيير الدستور بـ "أريحية" نسبية. غير أنّ ذلك قد يطرح إشكاليات عديدةً ترتبط بقدرة معارضي حزب العدالة والتنمية على "الاستغلال العكسي" لسياسات الحزب التي قد تدفع إلى الإسراع في المواجهات مع التيارات القومية المتطرفة من ناحية، والقوى القومية الكردية بشقيها السياسي والعسكري من ناحية أخرى. كما أنّ ذلك قد يرتبط بالتصعيد أيضاً تجاه التيارات اليسارية والعلمانية، خصوصاً بعد تصريحات رئيس البرلمان، إسماعيل كهرمان، بشأن ضرورة إقرار دستور إسلامي في تركيا، لا يمتّ إلى العلمانية بصلة، على الرغم من أنّ العلمانية في تركيا مادة محصّنة (فوق دستورية) بقوة الدستور ووضعية الجيش وحمائته، وهو ما يُنذر بأنّ خطط العدالة والتنمية قد تدفع إلى تحولات دراماتيكية في "صيف ساخن" ربما يكون الحزب ذاته أول ضحاياه، وليس أول الناجين منه أو المستفيدين من توظيفه⁹.

التحوّلات المتوقعة في السياسة الخارجية

أدى كلّ من داود أوغلو وعبد الله جول، سابقاً، أدواراً بارزةً في تهدئة حدّة الاندفاع الأردوغانية على الساحة الخارجية، خلال السنوات التي خلّت من حكم حزب العدالة والتنمية. لكنّ غياب الشخصين في آن واحد، لأول مرة، منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وسيطرة أردوغان على مقاليد الحكم، بما يشمل ذلك من القدرة المنفردة على توجيه دفة السياسة الخارجية، قد يحمل نُذر التصعيد تجاه العديد من الملفات والقضايا العالقة.

وقد تشهد مسارات العلاقات مع دول عديدة مزيداً من التآزم في ظلّ المواقف الحدية التي يتبناها أردوغان، كما أنّ تركيا ربما تستطيع الاستمرار على نهج "المسارات المتوازية" الذي اتبعه داود أوغلو تجاه بعض الدول التي

⁹ محمد عبد القادر خليل، "الموازن الغائب: تركيا ما بعد أوغلو.. من سيتحدى هيمنة أردوغان؟"، 2016/5/16، شوهد في: 2016/6/27، في: <http://bit.ly/28XS1OJ>

ترتبط بصراعات وتوترات في ما بينها (دول الخليج وإيران مثلاً). وقد تكون المشكلة الرئيسة أنّ القيادات السياسية الرئيسة حول الرئيس التركي لا تعدو أن تكون "صدى صوت" لآرائه واتجاهاته إزاء العديد من القضايا والملفات الإقليمية؛ إذ سيغلب الجميع معادلة "لا صوت يعلو على صوت أردوغان" الذي أضحى محاطاً بمجموعة من المستشارين والسياسيين الطامعين في الصعود السياسي السريع، عبر التماهي مع مواقف الرئيس وتوجهاته السياسية.

على جانب آخر، قد يفضي ذلك إلى تصعيد التوتر في بعض الجبهات الجديدة مثل دول الاتحاد الأوروبي؛ ذلك أنه لم تمرّ سوى ساعات محدودة على إعلان داود أوغلو انسحابه من المشهد السياسي حتى اتجه أردوغان إلى التصعيد مع الدول الأوروبية، من خلال سحب تعهدات تركيا الكفيلة بمنح مواطنيها تأشيرة "شينغن" التي ترتبط بمعايير سياسية - فنية خمسة لازمة لاجتياز الأتراك عتبات نحو 26 دولةً أوروبيةً من دون تأشيرة مسبقاً. فقد أعلن أردوغان أنّ تركيا لن تستجيب للمطالب الأوروبية الخاصة بتعديل قوانين مكافحة الإرهاب، مهدداً بذلك أوروبا على نحو ضمنيّ.

وعلى جانب موازٍ، قد تشهد علاقات تركيا بالولايات المتحدة الأميركية بعض مظاهر التوتر، بسبب أنّ أردوغان يرى أنّ من أسباب التحسن النسبي في علاقات الجانبين، خلال الشهور الأخيرة، يعود إلى أدوار اضطلع بها داود أوغلو، أفضت إلى اتصالات وتوافق حول موعد لجلسة مباحثات بين داود أوغلو والرئيس الأميركي باراك أوباما الذي عدّه أردوغان وأنصاره داخل الحزب محاولةً للالتفاف حول زعامة تركيا، وأنّ ذلك يمثل جزءاً من مخطط غربي يستهدف إسقاط الرئيس التركي، وتوسيع الأدوار السياسية لرئيس الوزراء¹⁰.

وتمرّ العلاقات التركية - الألمانية بفترة صعبة بعد أن أقرّ البرلمان الألماني، في 2 حزيران/يونيو 2016، قراراً في ذكرى الإبادة الجماعية 1915 للأرمن. ولمراعاة المفاوضات التي كانت جاريةً بين برلين وأنقرة، اختار التحالف الحاكم في ألمانيا عدم متابعة مثل هذا القرار في العام الماضي. ولكن الآن، مع سطوة أردوغان في الحكم، قرر المحافظون بزعامة ميركل، جنباً إلى جنب مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا، تمرير مشروع القانون. كما أعلن رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتزر أنه ما لم تقبل تركيا الـ 72 معياراً الخاصة

¹⁰ إسماعيل جمال، "أردوغان يختار خليفة داود أوغلو بعد أيام بشروط ومعايير خاصة"، القدس العربي، 2016/5/14، شوهد في:

http://bit.ly/297EpkP، في: 2016/6/27

بالاتحاد، فإنه يصعب كثيرًا حصول الأتراك على حق السفر من دون تأشيرة إلى دول الاتحاد الأوروبي. وقد حققت تركيا 65 من 72 معيارًا، ولكن تبقى النقطة الشائكة هي التعديل في قانون مكافحة الإرهاب، ويرى الاتحاد الأوروبي أنّ هذه النقطة تمثل إساءةً للحريات وخنقًا لأيّ نوع من أنواع المعارضة السياسية. أمّا الرئيس التركي أردوغان، فإنه لا يهتم بهذا التحفظ الأوروبي، وأعرب عن استيائه منه، عادًا إيّاه تدخلًا سافرًا من الاتحاد الأوروبي في شؤون تركيا الداخلية. ولم يفوت أردوغان فرصة التحذير من أنّ تركيا يمكن أن تسلك طريق الفراق مع الاتحاد الأوروبي. وقال نرفض التسول لدخول أوروبا من دون تأشيرة الدخول. وأضاف: "أنتم تذهبون في طريقكم، ونحن نذهب في طريقنا"¹¹.

انعكاسات رحيل داود أوغلو على المسألة الكردية

انطلق داود أوغلو في مقاربهته للمسألة الكردية، ضمن نظريته المعروفة، من "تصفير" المشكلات داخليًا وخارجيًا، وقد تطرق إليها بـ 16 صفحةً في كتابه "العمق الإستراتيجي". وكان داود أوغلو مقتنعًا بأنّ توسيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، واستكمال الجهد المبذول لتحويل البلاد عضوًا كامل العضوية في هذا الاتحاد يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بحلّ المشكلة الكردية؛ لذلك قال: يجب أن تحلّ تركيا هذه المشكلة بكلّ السبل الممكنة، ويجب إعطاء صورة ملائمة للعالم لتوسيع علاقاتها الدبلوماسية وتعزيز قوتها الناعمة. من ناحية أخرى، أقام داود أوغلو علاقات وثيقةً مع حكومة إقليم كردستان وطرح ما عُرف، في عام 2009، بـ "المبادرة الكردية في تركيا" للوصول إلى حلّ سلمي، وأدّى ذلك إلى عقد جولات عديدة سرية من المفاوضات بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني وسميت هذه المفاوضات "مفاوضات أوصلو السرية" وكادت تصل إلى حلّ عملي قبل قيام جماعة كولن بكشفها¹².

¹¹ Sonraki Haber, "Cumhurbaşkanı Erdoğan'dan Avrupa Birliği'ne mesaj," *zaman*, 7/3/2016, accessed on 27/6/2016, at: <http://bit.ly/28X3eBK>

¹² Ezgi Başaran, "İmralı notları-1: Öcalan'dan Kandil'e," *Radikal*, 3/2/2016, accessed on 27/6/2016, at: <http://bit.ly/29eSN9q>

على الرغم من أنّ أشدّ الهجمات ضدّ حزب العمال الكردستاني جرت في ظلّ حكومة داود أوغلو، فإنّ داود أوغلو كان مدرّكاً أنّ القضاء على حزب العمال الكردستاني بالوسائل العسكرية والأمنية غير ممكن¹³. وقد صرح في بداية نيسان/ أبريل الماضي بأنه وعد شخصيات كردية بأنه مستعدّ لإجراء محادثات من أجل إقناع حزب العمال الكردستاني بسحب قواته كلياً من تركيا، وهو أمر عارضه أردوغان.

في الوقت نفسه، وافق أردوغان من أجل تغيير النظام السياسي في البلاد، من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، على الدخول إلى اتفاق مع حزب الحركة القومية MHP. وهو قد يتجه إلى التصعيد مع حزب العمال الكردستاني - وهو الذي يُعدّ السلوك المثالي من الحكومة لينال رضا زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي - للحصول على دعم نواب حزب الحركة القومية في البرلمان.

وقد يحاول أردوغان إمّا الحصول على المزيد من المقاعد في البرلمان الحالي، وإمّا الدعوة إلى انتخابات جديدة عندما يرى أنّه قد حان الوقت الملائم لذلك. وفي الخيار الأول، يمكن أن يتطور التعاون مع حزب الحركة القومية MHP، وقد تمّ في الفترة الأخيرة تنسيق بين زعيم هذه الحركة دولت بهجلي وحزب العدالة والتنمية لقمع المتمردين السياسيين في حزبه، أو قد يتطور الأمر من سجن بضع عشرات من نواب حزب الشعوب الديمقراطي HDP، لعلاقتهم بالإرهاب وإجراء انتخابات مصغرة للمقاعد التي تفرغ، والتي من المرجح أن يفوز حزب العدالة والتنمية بها، مع العلم أنّ البرلمان التركي وافق، في 20 آذار/ مارس 2016، على مشروع قانون لإسقاط الحصانة من المحاكمة عن النواب، في تغيير دستوري تخشى المعارضة المؤيدة للأكراد أنه قد يؤدي إلى القضاء على وجودها في البرلمان.

وفي 20 آذار/ مارس أيضاً، أعلن رئيس البرلمان إسماعيل كهرمان أنّ التصويت أُجريَ بالاقتراع السري ونال تأييد 376 نائباً من أصل 550؛ أي ما يعادل ثلثي الأعضاء، وهو ما يسمح بتبنيه مباشرةً. ويقول معارضو الحكومة إنّ رفع الحصانة جزء من إستراتيجية تهدف إلى إقصاء حزب الشعوب الديمقراطي من البرلمان، وتقوية وضع حزب العدالة والتنمية الحاكم، وتعزيز الدعم في البرلمان للنظام الرئاسي.

¹³ "كيف يمكن أن يؤثر خلاف أردوغان' و 'أوغلو' على تركيا؟"، سياسة بوست، 2016/5/5، شوهد في: 2016/6/27، في:

<http://bit.ly/290b3Gw>

وهناك 140 قضية شكوى مسجلة ضد أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي HDP. ويرى هذا الحزب الذي تتهمه الحكومة بأنه "واجهة سياسية" لحزب العمال الكردستاني المحظور، والمصنف منظمة إرهابية من جهة كل من أنقرة وواشنطن وبروكسل، في مشروع القانون، مناورة لإبعاد نوابه من البرلمان. وفي إثر إصدار القرار، صرح صلاح الدين دميرتاش، الرئيس المشارك للهدب، بأن رفع الحصانة "سيزيد العنف على الأرجح وسيخفق الديمقراطية". ويحظى النواب في الوقت الراهن بحصانة من المحاكمة، وسيتيح القانون الجديد للدعاء أن يلاحق أكثر من 150 عضوًا في البرلمان يواجهون تحقيقات حاليًا، بينهم 50 نائبًا عن الشعوب الديمقراطي بمن فيهم زعيمه دميرتاش، وكبار القادة في الحزب.

وقد يؤدي التصعيد التركي المحتمل تجاه التحركات الكردية في سورية، إلى تصعيد في المواجهة مع حزب العمال الكردستاني في داخل تركيا أيضًا، على نحو يفضي إلى مزيد من الاستنزاف للقدرات التركية. فخلال تولي الحكومة رقم 64 برئاسة داود أوغلو، في 28 آب/ أغسطس 2014، شهدت تركيا أعنف هجمات إرهابية قُتل فيها نحو 283 عسكريًا، و174 شرطياً، و9 حراس قُرَى و466 من قوات الأمن. ومنذ السابع من حزيران/ يونيو 2015، تعرضت أنقرة، وإسطنبول، وسورتنش، وبورصا، لهجمات أدت إلى سقوط مئات من الضحايا.

مستقبل العلاقة مع حكومة الإقليم في كردستان العراق

على الرغم من أنّ هناك علاقات وطيدةً سياسيةً واقتصاديةً بين إدارة الرئيس أردوغان وحكومة الإقليم، بخاصة أنّ العلاقة مع مسعود البارزاني علاقة قوية، من جهة أنها تركز على المصالح الإستراتيجية المشتركة؛ كالعلاقات الاقتصادية المتعلقة بملف الغاز والنفط، والتحدي الذي يشكّله حزب العمال الكردستاني للطرفين، فإنّ حكومة بن علي يلدرم لن تكون مثل حكومة داود أوغلو في تمسكها وإدراكها لعمق هذه العلاقة وأهميتها. وقد تتأثر هذه العلاقة في المرحلة المقبلة سلبياً بثلاثة عوامل، على النحو الآتي:

- أولاً، إنّ التحالف المتنامي بين حزب الحركة القومية وحكومة أردوغان سيحدّ من التأييد غير المحدود الذي كانت تحظى به حكومة الإقليم في تركيا. ويفضل دولت بهجلي رئيس حزب الحركة القومية أن تتأى تركيا بنفسها عن الملف العراقي، وعن العلاقة بحكومة الإقليم تحديداً، كما أنه يفضل التعاون مع

الحكومات الإقليمية على حساب المصالح الكردية. وفي غياب داود أوغلو الذي كان يُعدّ صديقاً لمسعود البارزاني، ستحاول النخبة القومية الجديدة من المستشارين حول أردوغان التقليل من أهمية العلاقة مع حكومة الإقليم.

● **ثانياً**، برزت في الآونة الأخيرة نزعة عند حكومة أردوغان إلى الابتعاد من الغرب والتقرب من إيران للتسيق المشترك ضدّ حزب العمال الكردستاني، وخصوصاً بعد أن قام هذا الحزب بإعلان الفدرالية في شمال سورية.

● **ثالثاً**، من المتوقع أن تشهد العلاقات التركية - الغربية توتراً متصاعداً، وهذا ما يدفع الحكومات الغربية إلى مراقبة ملفات الفساد المتعلقة بالصفقات التجارية المنعقدة بين تركيا ودول الجوار، وبخاصة الصفقات التجارية مع الإقليم، مع العلم أنّ الولايات المتحدة اعتقلت في الفترة الأخيرة رجل أعمال إيرانيًا يحمل الجنسية التركية متّهماً بالصفقات التجارية غير القانونية، وأنّ إدارة أوباما تتهم حكومة أردوغان بأنها جزء من هذه الصفقات.

وفي حالة إعلان الاستفتاء على الاستقلال في الإقليم، ربما لا توافق الحكومة التركية على نتائجه، وقد يؤدي ذلك إلى تعقيد العلاقة وإحداث شرخ كبير في العلاقات بين تركيا وحكومة الإقليم. كما أنّ المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا ستشهد ارتفاعاً ملحوظاً في حدّة المواجهات العسكرية، وارتفاعاً في التوتر السياسي؛ في حال جرى طرد أعضاء من حزب الشعوب الديمقراطي من البرلمان أو توقيفهم. وهناك احتمال وادّجداً مفاده أنّ يلجأ حزب العمال الكردستاني إلى نقل المعركة إلى عمق كردستان العراق من خلال جبهة سنجار، أو تصعيد المواجهات بين الحزب وحركة "كوران" لاستغلال الموقف، أو تفجير الأنابيب التي تحمل النفط والغاز إلى تركيا.

خاتمة

بتتحي داود أوغلو عن الحكم، يبدو أنّ تركيا فقدت سياسياً وإدارياً جيداً في إدارة ملفات الصراع الداخلي ودبلوماسيةً رشيدةً كانت أحوج ما تكون إليها خارجياً. وعلى الأرجح، ستشهد تركيا برحيله عن السلطة، زيادةً في حدّة صراعاتها الداخلية والمزيد من التوتر في علاقاتها الخارجية.

لقد تحسّنت العلاقات بين أنقرة والرياض بدرجة كبيرة في حقبة داود أوغلو، وحافظت الحكومة على تعاونها الاقتصادي مع إيران، محتفظةً، في الوقت نفسه، بموقفها من الأزمة السورية. وعمل الرجل على تبريد الخلافات مع العراق، وتحسينها بدرجة ملحوظة مع إقليم كردستان العراق. وفي الداخل، أدار داود أوغلو الانتخابات المبكرة، وساهم في تصدّر حزب العدالة لها مرةً أخرى، مع بعض التراجع في عدد المقاعد، وأدار مفاوضات مع أحزاب المعارضة، ساهمت في إعادة فتح قنوات التواصل والحوار مع بقية المكونات السياسية والحساسيات الفكرية في البلاد، وإن لم تُؤدّ إلى تشكّل حكومة ائتلافية. هذه الديناميات سوف تتأثر بالتأكيد، بصورة كلية أو جزئية، بعد خروج داود أوغلو من رئاسة الحكومة.